**زيادة كاف الخطاب في "ذلك" و"تلك"، واللام من أحرف الزيادة، والزيادة للإلحاق ولمعنى, وذلك في حروف المضارع**

بحث فى: علم الصرف

إعداد / *أيمن محمد أبو بكر*

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

***ayman.abobakr@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى زيادة كاف الخطاب في "ذلك" و"تلك"، واللام من أحرف الزيادة، والزيادة للإلحاق ولمعنى, وذلك في حروف المضارع**

**الكلمات الافتتاحية: الزياده، الالحاق، المضارع**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة زيادة كاف الخطاب في "ذلك" و"تلك"، واللام من أحرف الزيادة، والزيادة للإلحاق ولمعنى, وذلك في حروف المضارع**

* **.عنوان المقال**

**زيادة كاف الخطاب في "ذلك" و"تلك":**

**يقول ابن عصفور: فإن قيل: فهلَّا زدتم في حروف الزيادة "كاف الخطاب", التي في "تِلْكَ" وَ"ذَاكَ" ونحوهما؟**

**هو يسأل؛ لكي يَرُدَّ فيجعل من نفسه سائلًا ومجيبًا, وهذا من أسلوب الحوار في الكتابة التي يمكن أن تُعْطِيَنَا أبعادًا رائعة في الإجابة على الاستفسار, أو السؤال الذي لا بد أن يُطْرَحَ وَيُجَابُ عَلَيْهِ.**

**يقول: لماذا لم تعتبروا الكاف في "تلك" و"ذاك" ونحوهما؟ ولماذا لا تعتبرون الشين اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف عند بعض القبائل؛ نحو: "أَعْطَيْتُكِشْ" و"أَكْرَمْتُكِشْ" هو يقول: لماذا لا تعتبرون الكاف في "تلك" و"ذلك" من أحرف الزيادة، والشين في "أعطيتكش" و"أكرمتكش", وهذه لهجة أو لغة لقبيلة من القبائل؟**

**والجواب: أَنَّهُ لا يُتَكَلَّمُ في هذا الموضع من حروف الزيادة, إلا فيما جعلته العرب كالجزء من الكلمة, نحو: همزة "أحمر" وتاء "تنضب", وأشباه ذلك.**

**يقول: لَمْ نَجْعَلِ الْكَافَ في "ذلك" و"تلك", ولا الشين في "أَكْرَمْتُكِشْ" من أحرف الزيادة؛ لأن هذه الأحرف لَيْسَتْ كالجزء من الكلمة؛ لأننا نستغني عنها، والكلمة هي هي لم يَتَغَيَّرْ فيها معنى، ولم ننقص عن معناها، فـ "ذاك" اسم إشارة فيه كاف الخطاب زائدة، لكننا نستطيع أن نقول: "ذا" والكلمة لا تَنْقُصُ في المعنى وَلَا يَختلّ معناها، و"أَكْرَمْتُكِشْ" حينما نجعل الحرف من أحرف الزيادة في الكلمة لا بد أن يكون مكملًا لها، وأن يكون جزءًا من هذه الكلمة، فكلمة "أحمر" الهمزة فيه زائدة لكنها كالجزء من الكلمة؛ إذا رَفَعْنَاهَا أو حذفناها من الكلمة تغير المعنى, فـ"أَحْمَر" نرفع الهمزة فيصير "حمر"، و"أَحْمَر" دَلَّتْ عَلَى شيء أحمر؛ إنسانًا أو غير إنسان، و"حُمْر" دَلَّتْ على اللون أيضًا ولكنها ليست للمفرد، وإنما للجمع.**

**فَلَمَّا نظرنا إلى الهمزة، وأنها كالجزء من الكلمة، وإذا حَذَفْنَاهَا تَغَيَّرَ مَعْنَى الكلمة، هذا هو المعنى الذي جَعَلَنَا نقول: إن أحرف الزيادة محصورة في هذا، وليست الكاف في "ذاك" بهذه الصفة، وليست الشين في "أَكْرَمْتُكِشْ" بهذه الصفة؛ ألا ترى أنهما من كمال الاسم, فـ"أحمر" الهمزة من كمال الاسم كالدال من "زيد"، فـ"زَيْد" الدال فيه أصلية، و"أَحْمَر" الهمزة فيه زائدة، لكنها أخذت وضع الدال في "زيد"، فإذا رفعناها اختل المعنى المراد بها عند وجودها في الكلمة، كما أننا لو رفعنا الدال من "زَيْد" لاختل مبنى الكلمة؛ لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته.**

**أما "ذاك" و"أَكْرَمْتُكِشْ" فليسا في حاجة إلى دليل على زيادة؛ لأن أحرف الزيادة لما دخلت الكلمة شاكلت الأصل في كون الحرف المزيد من كمال البناء, فأما ما لم تجعله العرب كالجزء مما زيد معه؛ فزيادته بينة ليست في حاجة إلى دليل، وليست في حاجة إلى برهان، ولا يحتاج إلى إقامة دليل عليها.**

**ونزيد المعنى إيضاحًا فنقول: إن هذه الأحرف التي حصرنا الزيادة فيها، والتي لا تكون الزيادة إلا بها، ما لم يكن المزيد مضعفًا كما قلنا: ضَرَّبَ وَفَهَّمَ, فإننا ضعفنا الحرف الأصلي في الكلمة فصارت الكلمة فيها زيادة، ولكن من أحد حروفها الأصلية، فالحرف المضعف مع زيادته يكون من جميع حروف الهجاء، من حروف الزيادة كـ"عَلَّمَ وجَمَّعَ", وقد يكون هذا التضعيف الزائد للإلحاق كـ"قَرْدَدَ" ألحقناه بالرباعي و"جَلْبَبَ", وقد يكون لغير الإلحاق كـ"عَلَّمَ", والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف "اليوم تنساه".**

**مثال ذلك: "جَدْول" و"زُرْقُم" و"عَنْسَب" فلا وجه؛ فإن التضعيف يكون للإلحاق وغيره من غير هذه الحروف، وكان يكفي أن يقول: لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها -من هذه الأحرف- فأما الزيادة بالتضعيف فتكون للإلحاق أو لغيره؛ فقد يكون منها وقد لا يكون.**

**إذًا: يقصد ابن عصفور أننا حصرنا الزيادة في هذه الأحرف؛ لأن الكلمة المزيدة لا يكون فيها حرف زيادة إلا من هذه الأحرف، إلا إذا ضعّفنا الحرف الأصلي, وأن هذه الأحرف مع زيادتها في الكلمة تكون كالجزء من الكلمة، تعطي معنى؛ فإذا حذفناها ذهب هذا المعنى الذي جلبناه للكلمة بعد دخولها. فأما ما لم نجعله في نحو: "ذاك" وفي نحو: "أَكْرَمْتُكِش", فزيادة بينة لا يحتاج إلى إقامة دليل عليها.**

**نرجع مرة أخرى إلى كلام ابن عصفور؛ فإن قيل: فإن الكاف قد تزاد على أنها من نفس الكلمة. فمثلًا يقال: "هِنْدِيّ" نسبة إلى الهند و"هِنْدِكِيّ"، وهندكي: زدت الكاف قبل ياء النسب فيقال: إن "هندي" و"هندكي" في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند، قال الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وَمَقْرونةٌ دُهْمٌ كُمَيْتٌ كَأَنَّهَ** | **\*** | **طَمَاطِمُ يُوفُونَ الْوفَاز هَنَادِكَ** |

**وهذا البيت لكثير عزة، ومعنى "الطماطم" أي: إنه "طَمْطَمَ"؛ أي: في لسانه عُجْمَة، فليس نطقه عربيًّا خَالِصًا، وإنما في لسانه عجمة توضح للسامع أنه ليس عربيًّا، وَالْوَفَاز: المكان المرتفع، و"هِنْدكِيّ" أََيْ: مَنْسُوبُونَ إِلَى الْهِنْدِ, فَالْجَوابُ: أَنَّ هِنْدِيًّا وهِنْدِكِيًّا من باب "سَبْط" و"سَبْطَر", أي: مِمَّا تَقَارَبَ فِيهِ اللَّفْظُ، وَالْأَصْلُ مُخْتَلِف؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ زيادة الكاف في موضع غير هذا، فيحمل هذا عليه.**

**نَعَمِ, زيادة الكاف هنا -أو زيادتها في ذلك وتلك- وزيادة الشين لم تُذْكَرْ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِع, وَلَمْ تُذْكَرْ في غيرها حتى نحمل هذه عليها. أما أحرف الزيادة فَإِنَّه ثَبَتَ زيادتها في أكثر من موضع، وحمل هذا على ذاك، وهي في الكلمة كالجزء منها، أما هِنْدِي وهندكي فلا؛ فليس هناك معنى زائدٌ فيها، وليس لزيادتها معنى حتى نعتبرها من أحرف الزيادة.**

**2. اللام من أحرف الزيادة:**

**ومن ذلك يَبْطُلُ أن تكون الكاف أو الشين من أحرف الزيادة؛ فإن قيل: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ما ذكرت؛ فَلِمَ أوردوا في حروف الزيادة اللام الزائدة في مثل: "ذَلِكَ", وَالتَّاء الزَّائِدَة لِلتَّأْنِيثِ فِي مِثْلِ "قَائِمَة"؟ يتساءل ليجيب. أي: يفترض أنَّ سائلًا يسأل ليجيب؛ حتى يستوفي المعنى الذي يريد، فيقول: إذا كان الأمر كما تقولون؛ فلماذا اعتبرتم اللام من أحرف الزيادة في "ذلك", والتاء من أحرف الزيادة في "قَائِمَة", وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه؟ ألا ترى أن "قائمة" اسم كامل دون التاء، وكذلك "ذلك" اسم كامل دون اللام؛ لأنك تقول: "ذاك"؟ فالجواب عن "ذلك" شيئان؛ أحدهما: أن التاء الزائدة قد تكون في موضع من نفس الكلمة، نحو: "عِفْرِيت", وكذلك اللام في نحو: "عبدل" و"زيدل".**

**فإن قيل: إن اللام في "عَبْدَل" ليست من كمال الاسم؛ لأنك تقول: "عبد" وكذلك "زيدل"؛ لأنك تقول: "زيد", فالجواب: أن الذي يقول: "عبدل" و"زيدل" ليس عبد وزيد عنده اسمين كاملينِ؛ لأنه جعل الإعراب على اللام ولم يجعل الإعراب على الدال، بل هما بعضُ اسم؛ بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال في زيد, فلما كانا من نفس الحرف في بعض المواضع ذُكِرَا مع حروف الزيادة.**

**يقول ابن عصفور: إنما نعتدّ اللام في "ذلك" والتاء في "قائمة" زائدة، مع أن "ذلك" اسم كامل بدون اللام, و"قائمة" اسم كامل بدون التاء؛ أي: اعتبرنا اللام زائدة في "ذَلِك", والتاء زائدة في "قائمة" مع أن الاسم فيهما كامل بدونهما، فيقول: إن الرد على ذلك بشيئين؛ الشيء الأول أو أحدهما: أن التاء قد تكون في موضع من نفس الكلمة نحو: "عِفْرِيت", فإن التاء لو رُفِعَتْ من الكلمة لاختلّ معنى الكلمة، وكذلك اللام تكون في "عَبْدَل" و"زَيْدَل"، وذلك عند بعض القبائل التي تزيد هذه اللام، مع أن "عبدًا" و"زيدًا" اسمان كاملان من دون اللام، وأن اللام ليست من كمال الاسم -كما تقولون- لأنك تقول: عبد.**

**إلا أنه قال: إن اللام عند من يقول: "عَبْدَل" و"زَيْدَل" هي من كمال الاسم عندهم، ولا يكتفي هو بعبد وزيد بدون اللام؛ لأنه اعتبر أن اللام مكمِّلة للاسم عندهم، وليس "عبد" و"زيد" عنده اسمين كاملين، بل هما "ناقصان" ينقصهما اللام، ومن أجل هذا وَضَعَ اللام فيهما.**

**فالاسم عنده ليس كاملًا إلا بوجود اللام، ومن أجل هذا وَضَعَ إعراب الكلمة عليها، بل هما بعضُ اسمٍ بدليلِ جعلهما حرفي إعراب كالدال من "زيد", فلما كانا من نفس الحرف في بعض المواضع ذُكِرَا مع حروف الزيادة.**

**وليس هذا هو الموضع الوحيد الذي تُزاد فيه اللام، بل إن اللام تزاد في أكثر من كلمة وبأكثر من أسلوب، هذا هو الرد الأول على قولهم: إن اللام ليست من كمال الاسم في "ذَاكَ", أي: "ذلك" ليست اللام من كمال الاسم؛ لأننا نقول: "ذاك" ولا يختلّ المعنى.**

**وقولهم: التاء ليست من كمال الاسم؛ لأنها "قائمة", نقول: كيف لم تكن من تمام الاسم؟**

**إن "قائمة" تدل على تأنيث الكلمة؛ فإذا رفعتها ذهب التأنيث، يقول: والآخر أن تاء التأنيث في مثل "قائمة"، واللام في مثل "ذلك" بمنزلة ما هو من نفس الحرف، هي ليست من نفس الحرف ولكنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف.**

**أما تاء التأنيث؛ فلأنها قد صَارَتْ حَرْفَ إعراب, فـ"قائمة" التاء عليها إعراب، فصارت حرف إعراب، وأيضًا فإنك لو أسقطتها لاختلت دلالة الاسم، فالاسم هنا دالٌّ على التأنيث؛ فإذا حذفت التاء ذهبت دلالته على التأنيث وصار دالًّا على المذكر، فلو حذفنا التاء من "قائمة" لصار قائمًا، و"قائمًا" غير "قائمة" في الدلالة على من قام به؛ لأنه كان يعطي التأنيث؛ فإذا سَقَطَتْ منه لم يبقَ ما يدل على التأنيث، وصار مدلول الاسم شيئًا آخر، وقد تلزم في بعض المواضع نحو: "رَفَاهِيَة" و"كَرَاهِيَة" و"طَوَاعِيَة", فلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا في شيء مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّها زَائِدَةٌ، ولكن إذا حذفت اختل بناء الكلمة، وأما اللام فإنها إذا زيدت في اسم المشار؛ صار اسم الإشارة يقع على البعيد.**

**فـ"ذَاكَ" يدل على القريب، أما "ذلك" فهو يدل على البعيد -أي: البعيد في المنزلة، وفي الدرجة, وفي كل شيء- فإذا أَسْقَطْتَهَا؛ اخْتَلَّتْ دَلَالَتُهُ الَّتِي كَانَتْ لَهُ مَعَ اللَّامِ، وَصَارَ يعطي القريب نحو "ذا", فـ"ذا" يُشَارُ بِهِ إلى القريب.**

**إذًا: ابن عصفور رَدَّ عَلَى قَوْلِهِم, أو افترض أن قائلًا يقول له ذلك؛ فإن قيل: إِنَّ الكاف زِيدَتْ فِي "هِنْدِكِيّ", وَالشِّين زادت في "أَكْرَمْتُكِش"؛ قُلْنَا: إِنَّ هَذه الزيادة لا معنى لها؛ لأنها لا تضيف شيئًا جديدًا إلى الاسم، فإذا حُذِفَت استقل الاسم بالدلالة التي كان يدل عليها قبل وجودها, كما أن الكاف في "هِنْدِكِيّ" لم تثبت في موضع غير هذا، فَيُحْمَل هَذَا عَليه.**

**ثم وَضَعَ لنا سُؤَالًا لَمْ يَسْأَلْهُ أحدٌ له، وإنما يَضَعُ السُّؤَالَ لِيَضَعَ الْجَوَابَ؛ لِيَتَّضِحَ الْمَعْنَى؛ فإن قيل: فإذا كان الأمر على ما ذكرت؛ فلِمَ أوردوا في حروف الزيادة اللام الزائدة في مثل "ذلك", والاسم يَسْتَقِلّ بدونه؟ تقول: "ذاك" و"ذلك", والرد عليهم: أن "ذَلِكَ" إشارة للبعيد، فاللام دخلت هنا لتدل على الإشارة للبعيد، فإذا حُذِفَتِ اللام مِنْ "ذَلِكَ" لِم يعطنا اسم الإشارة المعنى الذي كان يدل عليه مع وجود اللام؛ لأن وجود اللام هنا إنما أعطانا الدلالة البعيدة لاسم الإشارة، وقال أيضًا: إنكم جعلتم التاء من أحرف الزيادة مثل: "قائمة", فإن الاسم يستقلّ بدونها, فقال: إن التاء مع أنها ليست كالجزء، ومع أنه يُسْتَغْنَى عنها؛ إلا أنها إذا سَقَطَتْ أَوْ حُذِفَتْ ضَاعَتِ الدَّلَالَةُ التي كانت تدل عليها -وهي التأنيث- ودل الاسم على المذكر "قائمًا"، وهذا يفوّت الغرض من زيادة التاء.**

**كما يقول: فإن التاء -مع زيادتها- قَدْ تَلْزَمُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَلَا يَصِحّ حذفها، نحو: "رَفَاهِيَة" و"كَرَاهِيَة" و"طَوَاعِيَة", الثلاثة لا يحوز حذفها في شيء من ذلك، مع تسليمنا بأنها زائدة.**

**إذًا: إذا حَذَفْنَا اللام من اسم الإشارة "ذَلِكَ"؛ سَلَبْنَا معنى الكلمة في الدلالة على البعيد، وصارت تدل على القريب، وإذا حذفنا التاء من "قائمة" صارت الكلمة تدل على المذكر، وذهب المقصد أو المعنى الذي يقصد من زيادتها، وهو الدلالة على التأنيث من الكلمة، ومن أجل هذا كانت التاءُ من أحرف الزيادة، وَحَذْفُها يجعل الكلمة تفقد المعنى الذي تدل عليه بها.**

**يقول ابن عصفور مَرَّةً أُخْرَى: فَإِنْ قِيلَ: فلِمَ أوردوا الهاء وهي لا تُزَادُ إلا لبيان الحركة، فلم تتنزل منزلة الجزء مما زيدت فيه؟**

**فالجواب: أن المبرِّد قد أخرجها لذلك من أحرف الزيادة, وهذا غير سليم.**

**يقول ابن عصفور: وسنبين كونها من حروف الزيادة في فصل الهاء -إن شاء الله- ولكني أقول: إنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف؛ لأنها تزاد أثناء الوقف, يقولون: قه وعه من "قِ", فِعل أمر بقي على حرف واحد، وحُذِفَتْ مِنْهُ الفاء واللام؛ حذفت منه الفاء حينما دخل عليها حرف المضارعة، وحذفت منه اللام حينما بني للأمر؛ لأن الأمر يمثل المضارع المجزوم نحو: لم يَقِفْ؛ فنأتي في الأمر فنقول: "قِفْ"، فَأَخَذَ شَكَلَ المضارع المجزوم.**

**نقول: "وَقَى يَقِي" حذفنا الفاء التي هي الواو, فصار الفعل "يقي" من قاف وياء، أدخل عليها "لم" فنقول: لم يقِ؛ فحينما نقول: إن الهاء قد تزاد لغير الوقف، وقد تزاد للوقف؛ فيقي حينما نُدْخِلُ عَلَيْهَا حَرْفَ الْجَزْمِ نَقُولُ: لَمْ يَقِ، فبقي الياء -ياء المضارعة- والقاف -عين الكلمة- وَحُذِفَتِ الْفَاءُ واللام؛ فإذا جئنا بالأمر منها قلنا: "قِ", وَمِثْلُهَا: "عِ" من "وَعَى" "يَعِي" "لم يَعِ" "عِ"، وإذا أردنا أن نقف على "قِ" و"عِ" قلنا: "قِهْ" و"عِهْ" وجئنا بهاء الوقف، فالهاء هنا زائدة.**

**يقول ابن عصفور:**

**فتبين أن حروف الزيادة التي يجب أن نوردها هنا إنما هي العشرة المتقدمة الذكر، وما عدا ذلك من الحروف لا يُزَادُ إِلَّا في التضعيف؛ فإن كل حرف يُضَعَّفُ فإن أحد المضعفين زائد؛ لأنه لم تقمِ الدلالة على أصالتها. إذًا: هو يقول: إن أحرف الزيادة التي قدمناها في "أمان وتسهيل" -وهي الحروف العشرة- هي الأحرف التي تزاد في الكلمات العربية، وما عداها ككاف الخطاب في "ذلك" و"تلك" والشين في "أَكْرَمْتُكِشْ" في لغة بعض العرب, واللام في "عَبْدَل" و"زَيْدَل" مع زيادتها إلا أن ذلك في لغة مَنْ لَا يَعْتَبِرُ أن "زيدًا" و"عبدًا" اسمٌ مستقلٌّ، والكاف في "هندي" و"هندكي" لا معنى لوجودها؛ لأن الكلمة مستقلة بها.**

**يقول ابن عصفور: فتبين أن حروف الزيادة التي يجب أن نُورِدَهَا إنما هي العشرة المتقدمة في الذكر، وما عدا ذلك من الحروف لا يُزَادُ إِلَّا في التضعيف، فبقية حروف المعجم قَابِلَةٌ للزيادة في التضعيف -في تضعيف الحرف- لَأَنَّهُ لَمْ تَقُمْ الدلالة على أصالتها، وَذَلِكَ بِأَنْ يُوَاتِي جَعْلَ أَحَدِهِمَا زائدًا، مع بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، نحو: "رَدّ"؛ إذ لا بد من "فاء وعين ولام"؛ أي: لا بد من أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف.**

**قال: وسنفرد لذلك بابًا عَقِبَ الفراغ من حروف الزيادة، وسنبين فيه أيَّ الحرفين هو الزائد؛ فإن في ذلك خلافًا، ولا يُزَادُ حرف من هذه الحروف إلا للإلحاق نحو: واو "كَوْثَر".**

**3. الزيادة للإلحاق ولمعنى, وذلك في حروف المضارعة:**

**يقول: إنه ثبت لدينا أنه لا يزاد من الأحرف إلا هذه الحروف العشرة, وقوله: "أن يزاد للإلحاق" ما معنى الإلحاق؟**

**الإلحاق: أن تلحق كلمة بأخرى؛ لِتَأْخُذَ حُكْمَهَا –أي: أن تزيد فيها حرفًا لتلحقها بكلمة أخرى؛ لتأخذ حكمها في الإعراب والمعنى.**

**قوله: لما ثَبَتَ من قياسها لغيره -أي: من قياس زيادة الميم في مثل هذه المواضع- الإلحاق, فالميم قد تزاد للإلحاق؛ أما "إِفْعَال" و"فِعَال" -كـ"دِحْرَاج"- فليس بدليل على الإلحاق؛ لأن مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق، ولأن "فِعْلَالًا" في الرباعي ليس بِمُطَّردٍ -كما مر في باب المصادر- ولو كان "أَفْعَل" و"فَاعل" مُلْحَقَيْنِ بـ"دَحْرَجَ" لم يدغما نحو: عَادّ وحادّ؛ المزيد للإلحاق.**

**وَالْأَلِفُ لَا تُزَادُ للإلحاق أبدًا؛ وذلك لَأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَقَعُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الاسْمِ حَشْوًا؛ احترازًا عن "تَفَاعَل"؛ فإنه عنده ملحق بـ"تَفَعَّل" كما ذُكِرَ قَبْل، وهو ممنوع لكون الزيادة مطردة في معنًى، أي: لكون الفعل بين أكثر من واحد، ولثبوت الإدغام في نحو "تَسَارَّ" و"تَمَادى", والحرف الزائد للإلحاق لا يقع فيه الإدغام.**

**كيف نعرف الزائد من الأصلي؟**

**يُعْرَفُ الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة فيه والترجيح عند التعارض، والاشتقاق المحقق مُقَدَّمٌ؛ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثُلَاثِيَّةِ "عَنْسَل", والْعَنْسَلُ: هي الناقة السريعة، والشمأل والشِّمَالُ والشَّمَائِلُ والشَّمَّال -بمعنى شمال المكان- يقال: شملت الريح -أي: هبت شمالًا، أو هَبَّتْ مِنَ الشَّمَال- والعنسل مشتق من العسلان وهو السرعة؛ ولذلك حُكم بزيادة النون في "عَنْسَل", وقال بعضهم: هو كـ"زَيْدَل" مِنَ "الْعَنَس" وهو بعيد؛ لمخالفة معنى "عَنْسَل" معنى "عَنس" وهي الناقة الصلبة؛ فإذا قلنا: "عَنْسَل" دَلَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاقَةِ السَّرِيعَةِ، وَإِذَا قُلْنَا: "عَنْس" دَلَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاقَةِ الصُّلْبَةِ، وفرق بين الاثنين, ولقلة زيادة اللام وكثرة زيادة النون حكمنا بأن "عَنْسَل" مزيد.**

**يقول ابن عصفور: ولا يُزَادُ حرف من هذه الأحرف إلا للإلحاق، نحو: واو "كَوْثَر" -فالواو زائدة؛ لأننا لو جردنا الكلمة لصارت "كَثُرَ", فـ"كَوْثَر" ملحقة بـ"جَعْفَر"؛ لِتَأْخُذَ حُكْمَهُ فِي الْإِعْرَابِ- أَوْ لِمَعْنًى آخَرَ غير الإلحاق، وذلك نحو حروف المضارعة تُزَاد فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ الْمَاضِي؛ لِكَيْ تَدل على الحال والاستقبال، مثال ذلك: "ضَرَبَ" كلمة مجردة دالة على ما حدث في الزمن الماضي، نريد أن نزيد عليها حرفًا من حروف المضارعة؛ لكي تدل على الحال أو الاستقبال, فنقول: "يَضْرِبُ مُحَمَّدٌ", فزدنا على "ضَرَبَ" الياء، فنَقَلَتِ الْفِعْلَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاضِي لِلدَّلَالَةِ على الحال والاستقبال، ونقلت الفعل من البناء إلى الإعراب؛ ففَعَلَتْ في الفعل شَيْئَيْنِ: جَعَلَتْ دَلَالَتَهُ لِلْحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ، وَنَقَلَتْهُ مِنْ حَالَةِ الْبِنَاءِ إِلَى حَالَةِ الْإِعْرَابِ، كما دَلّ ذلك على أن الفعل مسندٌ للغائب.**

**كذلك تزاد التاء فنقول: "تَضْرِبُ"؛ دل ذلك على الإسناد للمؤنث، والدلالة على الحال والاستقبال، أو الإسناد للمخاطب؛ لأن التاء إما أن تدل على المؤنث في دخولها على المضارع، أو أن تدل على المخاطب أو الخطاب إذا دخلت على الفعل, وَتَنْقِلُ أيضًا الاسم أو الفعل أو الحرف -كما يقولون- من حالة البناء إلى حالة الإعراب، زِدْنَا الْيَاءَ وَزِدْنَا التَّاءَ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لَه دَلَالَتُه، وَتنقل الفعل مِنْ حَالَةٍ إِلَى أخرى.**

**وَتَكُونُ "النُّونُ" لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ, قال تعالى: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ} [يوسف: 3] أو لجمع المتكلم، ثم الهمزة نحو: "أَضْرِبُ", أي: "أَنَا" الْمُتْكَلِّم المفرد، فحروف المضارعة الأربعة تدخل على الماضي؛ لتنقله من حالة البناء إلى حالة الإعراب، وتنقله أيضًا للدلالة على الحال أو الاستقبال، وهذا هو المعنى الذي يُؤْخَذُ مِنْ زِيَادَةِ الْأَحْرُفِ، وَبِخَاصَّةٍ أَحْرُف المضارعة.**

**وقد تكون الزيادة لشيء آخر غير المضارعة؛ وذلك لتمكننا من نطق الكلمة، ولا يكون ذلك إلا بزيادة همزة الوصل.**

**يقول ابن عصفور: أو للإمكان نحو همزة الوصل؛ فإنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، ونحو الهاء فيما كان من الأفعال على حرف واحد في الوقف، كما قلنا: "فه" و"قِه" و"عِه"؛ فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد؛ إذ لا أقل من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه.**

**إذًا: الإمكان يكون بالتمكن من نُطْقِ الكلمة باستجلاب همزة الوصل, نحو: "ضَرَبَ" فعل ماضٍ، "يَضْرِب" فعل مضارع والضاد فيه صارت ساكنة، ونَأْخُذ فِعْلَ الْأَمْرِ مِنْه بحذف يَاءِ المضارعة؛ لأن الياء للمضارعة، وبعد حذفنا لياء المضارعة أو لحرف المضارعة يصبح عندنا الضاد ساكنة، ولا يمكن النطق بالساكن في البداية؛ فنستجلب همزة الوصل في البداية ونقول: "اضْرِب" هنا كما عَبَّرَ ابن عصفور: لِلْإِمْكَانِ -أي: لإمكان النطق بالكلمة- وذلك في شيئين: الشيء الأول: في فعل الأمر الساكن الفاء، إذا أردنا أن نأتي منه بفعل الأمر وجب علينا أن نستجلب همزة الوصل، فنقول: اضْرِبْ وافهم واسمع وافتح، فكلُّ هذا باستجلاب همزة الوصل للنطق بالساكن.**

**ونعرف أنه ساكن الفاء من مضارعه نحو: "يَفْهَمُ", "يَضْرِبُ", "يَلْعَبُ", "يَشْتُمُ", "يَقْرَأُ", "يَكْتُبُ", فكل هذه أفعال سُكِّنَتِ الْفَاءُ فِيهَا فِي المضارع، ونحن نأخذ الأمر من المضارع بأن نحذف ياء المضارعة, فنُفَاجَأ بأن الفاء ساكنة، وذلك يستدعينا أن نزيد همزة الوصل عليها؛ فنقول في كل ما قلناه: "اضْرِبْ" و"افْهَمْ" و"اسْمَعْ" و"اكْتُبْ" و"الْعَبْ", وغير ذلك من الأفعال المضارعة التي يَثْبُتُ سكون الحرف الذي بعد ياء المضارعة -أو بعد حرف المضارعة- فيها، فنحن إذا أخذنا منه فعل الأمر زدنا في أوله همزة الوصل، وهذا ما يقوله ابن عصفور للإمكان –أي: لإمكان النطق- نحو: "همزة الوصل" فإنها زيدت؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن.**

**هذا في فعل الأمر من الفعل الثلاثي, أما في غير الثلاثي نحو: "استغفر"، وهو ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، المضارع منه "يَسْتَغْفِرُ" والسين ساكنة, وفعل الأمر منه "اسْتَغْفِرْ"، فإذا كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكنًا؛ سواء كان ثلاثيًّا نحو: "اضْرِبْ"، أو سداسيًّا نحو: "استغفر", فكل ذلك يجب علينا فيه أن نزيد همزة الوصل؛ لكي ننطق بالساكن.**

**المراجع والمصادر**

1. **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**

 **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**